الوحدة البنائية للقرءان الكريم: المفهوم والمسار

أ.د. طه جابر العلواني ◆

أنزل الله تبارك وتعالى كتابه الخاتم القرآن المجيد منفصلا عن سائر الكتب المنزلة وغير المنزلة، متفوقا عليها -جميعاً- بخصائصه ومزاياه، ونظمه وبلاغته وفصاحته، وهو في الوقت ذاته واحد في داخله بهذه المزايا والخصائص، ينتظم حروفه وكلماته وآياته وسوره سلك واحد. والقرآن واحد في كونه متفرداً من تلك الحيثيَّة، ومن حيث الأهداف والمقاصد والغايات والآثار حتى ليبدو في ذلك –كله– كما لو كان كلمة واحدة، أو جملة واحدة. لأن الواحد –في الحقيقة– ما لا جزء له البتة؛ فلا يقبل "التعضية" أي: التقسيم إلى أعضاء، ولا يقبل التحويل والتغيير والتبديل فيما يتألف منه.

◆ الدكتور طه جابر العلواني: رئيس أكاديمية العلواني للدراسات القرآنية.

فإدراك هذه الوحدة يساعد الباحث المسلم على حسن القراءة والترتيل، ودقَّة التلاوة، ثم استقامة الفهم إن شاء الله. فهي ركن منهاجيٌّ، وليست مجرد فضيلة تضاف إلى فضائل الأسلوب القرآنيّ التي لا تحصى.

بيان المراد بالوحدة البنائيَّة:

"الوحدة" فهي مقابل للكثرة والتعدّد أيّاً كان نوع الكثرة، وأيّاً كان إطار التعدُّد. فكون الشيء واحداً يعنى به: أنَّه ليس متعدداً، ولا قابلاً للكثرة أو التكرار. وفي "الوحدة" معنى الثناء، فإن قيل: "فلان واحد الدنيا"، أو "وحيد عصره". أريد به ذاك، فكأنَّه رغم انتمائه إلى البشر، وكونه واحداً منهم فإن له من الخصال والمزايا الحسنة ما يجعله كأنّه انفصل عن جنسه الذي لا يتمتع بتلك الخصال منه غيره، فصار واحداً.

أما "الوحدة البنائيَّة" للقرآن المجيد، فقد أردنا بها أنه بكل سوره وآياته وأجزائه وأحزابه وكلماته يعتبر كأنه جملة واحدة.

وأما وصفنا لهذه "الوحدة" بـ "البنائيَّة" أو إضافة هذه "الوحدة" إلى "البنائيَّة" فقد أردنا به الإشارة إلى ما يدل عليه قوله تعالى: ﴿كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ (هود:1) فالإحكام –هنا– من إحكام البناء بحيث يمتنع أي اختراق له لمتانته وقوته، ويدل عليه أو يدل له قوله تعالى: ﴿فَيَنسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ﴾(الحج:52) بحيث يمتنع على الشيطان أن يبلغ شيئاً منها، فهي لتطمين البشرية أن هذا القرآن محفوظ ومغلق بإحكام أمام كل محاولات الاختراق. ومنها محاولات الشياطين الذين وهم الجاهليّون أنهم قادرون على اختراق أي مجال فزعموا أن هذا القرآن تنزلت به الشياطين على رسول الله –صلى الله عليه وآله وسلم– فقال تعالى: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَى مَن

تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ...﴾ (الشعراء:121) ويعضد ذلك قوله تعالى: ﴿مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ﴾ (آل عمران:4) أي ما لا يمكن أن تعرض فيه شبهة أو يتطرق إليها عارض يتيح لأهل الفتنة والذين في قلوبهم مرض استثمار ذلك على وجه الحقيقة، لأن كل ما قيل أو يقال منهم ضد هذا القرآن إنَّما هو من قبيل الشغب واللَّغو، وعلى هذا يكون المراد بهذا المركب "الوحدة البنائية" للقرآن: أن القرآن المجيد واحد لا يقبل بناؤه وإحكام آياته التعدّد فيه أو التجزئة في آياته، أو التعضية بحيث يقبل بعضه، ويرفض بعضه الآخر، كما لا يقبل التناقض أو التعارض وغيرهما من عيوب الكلام. فهو بمثابة الكلمة الواحدة أو الجملة الواحدة أو الآية الواحدة، وإذا كانت قد تعددت آياته وسوره وأجزاؤه وأحزابه؛ فذلك التعدد ضرورة لا غنى عنها في التعليم والتعلّم، والتنزيل لتغيير الواقع وإبداله. فلم يكن في مقدور الإنسان أن يستوعب قرآناً يتصف بكل صفات القرآن جملة واحدة؛ بل عليه أن يأخذه أو يتبنَّاه باعتباره ذا وحدة بنائيَّة لا تختلف عن وحدة الكلمة في حروفها[1]، ووحدة الجملة في كلماتها وأركانها، ووحدة الإنسان في أعضائه، ولو نزل مفرقا . ولذلك فهو حين تعرض في أذهان بعضهم بعض آفات الخطاب ترتد عنه خاسئة حسيرة حتى لكأن آياته تتراص فتصبح كالكلمة الواحدة في بنائه. فإذا مارس دوره في الهداية تفتّح واتسع ليستوعب كل ما لا تتحقق أهدافه بدون استيعابه، ثم يتجاوزها. وهكذا يستوعب فضاؤه كل الحادثات وسائر المستجدات وجميع الثقافات والحضارات وحاجات وتطلعات وأشواق بني الإنسان كافة. وليس هناك أي كتاب أو خطاب

تنتظم حروف القرآن وكلماته وآياته وسوره في سلك واحد، فهو واحد كالكلمة الواحدة لا يقبل التعضية

1 . يرجى أن لا يفهم من هذا أننا ندعي إعجازاً في الألفاظ المفردة، وهو ما سنأتي إلى توضيحه فيما سيأتي، بل نريد أن نؤكد أن تلاحم الكلمات في الآيات وتناسبها، وتلاحم الآيات مع نظيراتها، ثم السور مع أمثالها شبيه بتوافق الأحرف داخل الكلمة الواحدة، ولا فرق من حيث التناسب والتوافق والانسجام.

عربي أو وارد بغير العربية وعلى أي مستوى كان يتمتع بهذه الصفة عدا القرآن الكريم. إذ يستحيل على كتاب حتى لو بني بشكل موسوعة تبلغ عشرات، بل مئات المجلدات أن يستوعب "نبأ من قبلنا"[1]، وما نبأ من قبلنا إلا تاريخ البشرية -كلها- وكل تفاصيل ذلك التاريخ؛ بشراً وأشياءً وأحداثاً وعبراً ودروسا.

ولولا هذه "الوحدة البنائية" لما استوعب القرآن "خبر ما بعدنا" حيث استوعب مستقبل البشرية إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، ببيان السنن والقوانين التي تقود هذا المستقبل وتصوغه وتبنيه، فهو لا يحقق ذلك عليها بطريق التكهّن والنبوءات والرؤى والمنامات كما زعمت أمم سابقة. ولا بطريق قياس المستقبل على الحاضر وقياسهما بعد ذلك على الماضي كما يتخيل الماضويّون، بل بالكشف عن السنن والقوانين الحاكمة على البشريّة وحركتها، والتاريخ وحركته، والغاية التي يتجه الخلق -كله- إليها وفقا لتلك السنن والقوانين الصارمة. فهي قراءة علمية دقيقة للمستقبل لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها، ولا يتطرق إليها الشك، فالله لا يهدي القوم الظالمين، ولا يهدي بهم. والظلم لا يختص بالطغاة بحيث يقضي المنطق أن يختص أولئك الطغاة بالعذاب، بل هو شامل عام في الحياة الدنيا، ونتائجه لا تستثني أحدا ﴿وَتِلْكَ الْقُرَى أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِم مَّوْعِدًا﴾ (الكهف:59) ولا تختص بمن مارسوا الظلم الفعليَّ من الطغاة، بل تشمل أعوانهم ومؤيديهم، والمستسلمين لطغيانهم ﴿وَاتَّقُواْ فِتْنَةً لاَّ تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً﴾ (الأنفال:25). ولا يختص الظلم بعدم العدل في الحكم، بل يتجاوز ذلك بحيث يكون دركات - أعلاه الشرك ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ (لقمان:13). ولذلك أمر الله الجميع بالتزوّد بالتقوى والتحصن بها، فذلك يمكن أن يوقف الظلم ويردعه. يضاف إلى ذلك أن القرآن يحمل القيم العليا الحاكمة والقواعد

1. جزء من حديث عليّ رضي الله عنه الذي قمنا بتخريجه في بداية الحلقة الثانية "**الجمع بين القراءتين**" في سلسلة "دراسات قرآنية" فارجع إليه.

الدستورية والقانونية التي تقدم للبشرية مصدراً واحداً موحّداً يشتمل على "حكم ما بينكم" بحيث يقضي على جذور وأسباب قيام النزاعات والاختلافات ليصبح "العدل" قاعدة والانحراف عنه شذوذاً. ولا ينتظر إلى أن تقع المظالم والانحرافات ليتقدم لمعاقبة أولئك الظالمين طمعاً في ردع سواهم –كما تفعل الأمم المعاصرة– فليست العبرة بذلك، بل بتزكية وتطهير الإنسان والأسرة والمجتمع والبيئة ونظم الحياة كلها، بحيث يتضافر الجميع على محاصرة الشر ومصادره والتخلص منها.

وذلك –كله– يجري بقول "فصل ليس بهزل" وما ينبغي أن يتطرق ذلك إليه. فهو ليس "حمّال أوجه"[1] بحيث يستطيع كل المتنازعين أن يضموه إلى صفوفهم فيفسره المدعي ومحاموه على هواهم ليحققوا بذلك مصالحهم، ويفسره المدَّعى عليه ومحاموه كما يريدون، وتحمله النيابة على أن يستجيب لدعواها، ويفسره القضاة بما يرون، ثم تتسلسل جهات التفسير والتأويل من استئناف ونقض وإبرام وفي كل ذلك تبدّد الجهود والأموال والأعمار، ويضيع العدل أو جزء منه في تلك المتاهات، وتدمّر الطاقات لعدم وجود "القول الفصل" ولذلك كان هذا القرآن مثابة المتقين، ومرجع الأبرار، ومنبع الهداية ومصدر النور، "لا تزيغ به الأهواء، ولا تلتبس به الألسنة" ولا تتشعب به الآراء "ولا تنقضي عجائبه" وهو العدل كله والحق كله والهدى الكامل والنور الشامل والمنهج الواضح.

ضرورة الوحدة للتدبُّر:

إنه قرآن أراد قائله ومنزّله –تبارك وتعالى– له أن يُقرأ ويُتدبَّر، ويتفكر فيه، ويعقله العالمون، ويرتّله المرتلون، ويتلوه التالون، ويتبعه المهتدون؛ فأودع الله

1. اشرنا إلى أن هذه الجملة قد شاع تناقلها عن الإمام علي– رضي الله عنه – وفي نقلها عنه نظر، وراجع هامش (رقم 5 ص21) من حلقة "**الجمع بين القراءتين**" سلسلة "دراسات قرآنيَّة".

–تبارك وتعالى– فيه كل ما يجعله جاذباً لأصناف الخلق كافَّة، مستدعياً لهم لقراءته، قادراً على صنع الدوافع والدواعي والإرادات لترتيله وتلاوته.

و"وحدته" تمثّل الركن الأساس في هذا –كله– ولذلك فإنه مهما اتخذنا من الأساليب في الرجوع إليه فلن نستطيع أن نهتم بجانب من جوانبه، ونهمل الجوانب الأخرى. فإذا قلت: أنا قاض أو فقيه تهمني آيات الأحكام –وحدها– فاجمعوا لي كل ما بدئ بأمر أو نهي من الآيات لأتدبَّره وأستخرج القوانين والأحكام منه، فإنك لن تلبث إلا يسيراً لتدرك أن ذلك –وحده– لن يلبي حاجتك ولن تكشف لك آيات الأحكام عن دقائقها وقد فصلت الغصن عن الشجرة، فمعاني الآيات لن تسفر لك عن وجهها حتى تقرأها في سياقها وموقعها وبيئتها، تقلب طرفك وعقلك ولبك وفؤادك، وتصيخ السمع إلى نبضات الحياة في قلبك في ذلك –كله– ولن تبلغ الغاية، ولن تدرك المراد حتى تلاحظ سائر العلاقات بين الآية وبين القرآن كله – يقودك توفيق الله –تعالى– ويصاحبك اسمه في الرحلة التي حين تتذوقها فلن تستطيع التوقف عن مداومتها، لأن القرآن بناء محكم واحد، ونظم متفرد واحد، تسري فيه –كله– روح واحدة تحوله إلى كائن حيّ يخاطبك كفاحا، ويشتبك معك في جدل شامل يجيب به عن تساؤلاتك ، ويسقط عنك إصر شبهاتك، ويعيد تصميم تصوراتك وبناء قواعد ومنطلقات أفكارك، وتصحيح معتقداتك حتى يضعك على الصراط المستقيم لتستقيم على الطريقة، وتبلغ شاطئ الحقيقة. ولذلك قال الإمام الشافعي –رحمه الله– وهو ينبه إلى خطأ من تصوّر أن آيات الأحكام هي ما صدّر بأمر ونهي– قال: "ألا وإن في الأمثال لأحكاماً كثيرة"[1].

إدراك الوحدة البنائية للقرآن المجيد يساعد على حسن القراءة والترتيل ودقة التلاوة

1 . راجع هذا ونحوه في هامش رقم (1 ص 23) من حلقة "الجمع بين القراءتين" سلسلة "دراسات قرآنيَّة".

متى وكيف برزت بذور القول "بالوحدة البنائيّة"؟:

إنه من الصعب أن نجد مفهوم "الوحدة البنائيَّة" في الإطار الذي نقدمه دائراً على ألسنة المتقدمين؛ فـ "جيل التلقي" من أصحاب رسول الله –صلى الله عليه وآله وسلَّم– شغل بالتلقي والتطبيق، وهيمن ذلك على مجمل نشاط ذلك الجيل. كما أن إيمانهم بتحدّي القرآن المجيد، وظهور استحالة الإتيان بمثله، أو بعشر سور مفتريات من مثل سوره، أو بسورة من مثله – كان من المسلَّمات البديهيَّة، فلم تبرز الحاجة في ذلك الجيل إلى النظر العقليّ والفلسفيّ الذي لم يكن قد ولد –بعد– في الساحة الفكريَّة الإسلاميَّة في قضية "التحدي" وحقيقته وعلام ينعكس، ولم يظهر البحث الفلسفيّ والبلاغيّ في الأوجه التي لم تعط للبشر فرصة الاستجابة لذلك التحدي، أو أوجدت فيهم العجز عن الاستجابة، فتلك أمور قد تأخر ظهورها والبحث فيها إلى القرن الثالث الهجري وما تلاه.

أما "جيل الرواية" الذي تسلّم الراية من "جيل التلقي" فقد استغرقه البحث عن الروايات وتتبُّعها وجمعها، فذلك هو التحدي الأكبر الذي واجه ذلك الجيل، وهو تحدّ لم يكن أقل خطورة من تحدي جمع الأمة –كلها– على مصحف واحد إمام. ذلك لأن القرآن المجيد كان مدوّناً محفوظاً في الصدور والسطور وسائر الوسائل المتاحة التي سخرها منزّل القرآن الذي تكفّل بحفظه من بين يديه ومن خلفه ومن فوقه ومن تحته. كما تكفل بإقرائه لرسول الله – صلى الله عليه وآله وسلم – وإقراره في صدره فلا يُنسى ولا يضيع ولا يُخترق. كما تكفّل بجمعه وقرآنه. وليس كذلك المرويات والسنن والآثار التي لم يدون منها في العهد النبوي إلا القليل النادر، وكان تدويناً فرديّاً لم يخضع لمثل القواعد المنهجية التي خضع تدوين القرآن وجمعه لها، ذلك لأن المفروض فيها أن تدور حول القرآن دوران العلة والمعلول، والبيان والمبيَّن، فيحفظ ما اتَّصل بالقرآن منها، ويهيمن

القرآن عليها، فلا تستقل عنه، ولا تنفصل عن مداره. ومع ذلك فقد استغرقت العمليَّات المشار إليها ذلك الجيل "جيل الرواية" بحيث انصرفت جهوده إلى جمع الروايات وتدوينها وتمحيصها وتصنيفها وجعلها ميّسرة لجيل الفقه وجيل النقد والميز والتحليل بعد ذلك.

أما "جيل الفقه" فقد انشغل بإنتاج الفقه، وتقعيد أصوله للاستجابة لمستجدات الحياة المتسارعة، وإعطاء الأحكام المناسبة للنوازل والوقائع لئلا تبقى واقعة من الوقائع دون حكم فقهي مكتسب ومستفاد من الأدلة الشرعية التفصيلية.

كما أن هناك من انشغل فيما عرف –آنذاك– بـ "الفقه الأكبر" الشامل لأصول الدين (علم الكلام) و (أصول الفقه) إضافة إلى (الفقه) ذاته.

لأن الفكر الفلسفي والمستجدات بدأت تفرض نفسها وتستدعي البحث والدراسة والتحديد، وجلّ تلك البحوث كانت تستدعي النظر في الدليل الجزئيّ التفصيليّ، لا في القرآن –كلّه– باعتباره مصدراً منشئاً بكليّته ودليلاً كليّاً. ولم يكن خافياً أن أهم طرائق ووسائل النظر فيه هي تلك التي ترد الجزئيَّ إلى الكليّ، وتنظر في الكليّ نظراً مفاهيميّاً وتحليليّاً لتحقيق الاستفادة القصوى منه. ثم تربط ذلك ببيان السنة وتطبيقاتها، وبالكون وسننه انطلاقاً من منهاجية "الجمع بين القراءتين"[1] لكنّ الوعي بهذا لم يأخذ حظه من التفعيل في تلك المرحلة، ثم تنبه العقل المسلم – بعد ذلك– إلى أنّ تفعيل هذه الرؤية أساس لا يستغنى عنه في فهم القرآن وحسن تفسيره، ودقة تأويله. ويتناول "الجمع بين القراءتين" الجمع بين القرآن والسنَّة الثابتة من ناحية، ثم بينهما وبين الكون من ناحية أخرى. وأن هذه الوحدة البنائية خطوة منهجية ضروريَّة وحلقة من

1 . راجع مرادنا بـ "الجمع بين القراءتين" في الحلقة الثانية من سلسلة "دراسات قرآنية" صدرت عن مكتبة الشروق الدولية في القاهرة.

سلسلة من المحدّدات والقواعد المنهاجيَّة-التي لو أهملت أو أهمل بعضها فليس من الممكن أن نتلو القرآن حق تلاوته، أو نرتله ترتيله المنشود.

وعن "النظر الفقهي" المحدَّد شاع وانتشر النظر الجزئيُّ في آيات الكتاب الكريم. و"النظر الجزئيُّ" لا يمكن أن يؤدي إلى إدراك المناسبات والروابط وشبكات العلاقات بين الكلمات في إطار الآية، ولا بين الآيات في إطار السورة، ولا بين السور في إطار القرآن كلّه. كما لا يساعد ذلك النوع من النظر على الكشف عن العلاقات بين السور في المحيط القرآنيّ –كلّه– وبالتالي فقد غاب التفكير في "الوحدة البنائيَّة" أو لم تسلط عليها أضواء كافية يمكن أن تلفت الأنظار إليها بمثل القوة التي تلتفت بها إلى الدليل الجزئيّ المباشر. ويمكن أن يضاف إلى ما تقدم من دوافع "النظر الجزئيّ" عجلة المفتي ورغبته في الإفتاء فيما يعرض عليه من أسئلة دون تأخير تجعله يسرع إلى الدليل الجزئيّ، أي الآية التي يراها كافية في تمكينه من الإجابة على السؤال. فإذا فعل فإنه قد لا يلتفت إلى ما لا علاقة مباشرة له بموضوع السؤال. لذلك فإنه حين جاء لبحث "الدلالات" فإنه لم يضع شيئاً يشير إلى ضرورة النظر في سائر آيات الكتاب الكريم، بل حصر ذلك في أحوال "النص المفرد" فبحثُ الخاص والعام، والمطلق والمقيد، واللفظ الموضوع لمعنى واحد أو متعدد، والأمر والنهي، وصيغ العموم وصيغ الخصوص، ومقتضى اللّفظ والمفهوم، والمشترك والمؤول، والنص والظاهر والمفسَّر، والدال بالعبارة والدال بالإشارة، والدال باقتضاء النص، وكذلك المفاهيم – مفاهيم الموافقة والمخالفة، والشرط

يستحيل التدبر دون إدراك العلاقات والوشائج بين الآيات والسور بعضها مع بعض في القرآن كله.

والغاية[1] وكل هذه مباحث تتعلق بالألفاظ المنفردة، أو دلالاتها وسائر العوارض الذاتية المتعلقة بها، وهي لا تنبه إلى ضرورة قراءة القرآن كله.

المنطق الأرسطي وآثاره:

ثم جاءت الحدود والتعريفات، ودخل المنطق الأرسطي سائر العلوم والمعارف الإسلامية، بل هيمن عليها إلى أن صار في نظر إمام مثل أبي حامد الغزالي (505 هـ.) "معيار العلم" و "القسطاس المستقيم"[2] وبذلك صار من يريد تصور شيء فإنه يكفيه "الحد المنطقيّ" المؤلف من جنس وفصل. ومن أعياه الوصول إلى ذلك الحد فيكفيه "الرسم" أي أن يعرّف بالفصول أو بالجنس والفصل البعيد أو الخاص. وقد عدّت الحدود المنطقية مفسّرات للماهيات والأجناس، خصوصا الأجناس العالية التي عرفت بـ "المقولات". أما من أراد التصديق وإقامة الدليل على صحة مدّعاه فيكفيه "البرهان"، وما البرهان في نظرهم إلا قياس اقتراني، أو قياس تلازم. و"قياس العكس" عند بعضهم كاف. والقياس الاقتراني له أشكال أربعة كل منها منتج. ولقياس التلازم شكلان أو أكثر. وبذلك بدأ الأصوليون والفقهاء يتسابقون لتوظيف هذه الحدود والتعاريف والأقيسة لإثبات أو نفي ما يذهبون إليه، أو يذهب إليه أئمتهم من قضايا فقهية. فيكفي أن تبنى مقدمة شرعية واحدة وتضع بجانبها مقدمة أخرى عقليَّة أو لغويَّة أو غيرها لتصل إلى نتيجة تكون "نسبة خبريَّة" تامَّة – أي حكماً فقهيًّا ملزماً. فإذا أردت التدليل على تحريم شراب مَّا –مثلاً- فلك أن تقول: هذا شراب يخامر العقل – فهو خمر. وكل ما يخامر العقل فهو حرام –(أي :لأنه خمر). فهذا الشراب حرام.

1 . كل هذه مصطلحات لمباحث أصوليّة، قد ترد في مباحث "علوم القرآن" في المطولات منها.

2 . أسماء كتب ألفها أبو حامد في المنطق وبيان محاسنه.

فالعبارة الأولى مقدمة صغرى، والثانية مقدمة كبرى، والثالثة هي النتيجة، وهذه النتيجة "حكم فقهي" يلتزم به المجتهد ومقلدوه.

ولو عكست فقلت: هذا شراب لا يخامر العقل (مقدمة صغرى)، وكل شراب لا يخامر العقل فهو حلال (مقدمه كبرى)، فهذا الشراب حلال (النتيجة).

وهنا تدخل عمليات عقلية أخرى كالاستقراء والسبر والتقسيم أو الحذف والإضافة.

وحين شاع القول بـ "القياس" وبقية الأدلة المختلف فيها كان الأخذ بهذا المنطق من أهم أسباب الاختلاف الفقهي وتكريسه. فأنت تجد في كل قضية فقهية اجتهادية (وهي تزيد على 90 بالمئة) من القضايا الفقهية مجتهداً مستدلاً وآخر معترضاً، مهمة المعترض أن يهدم أدلة المستدل، وعلى المستدل أن يدافع عن أدلته، فإذا لم يتمكن من هدم اعتراضات المعترض وفقاً للقواعد المنطقية وآداب البحث والمناظرة فعليه أن يبحث عن أدلة أخرى يستدل بها على مدعاه. وهكذا، فأين ومتى يمكن الالتفات إلى "الوحدة البنائية" للقرآن المجيد، والناس مستغرقون في التصورات الجزئيَّة، وهذه التصورات هي التي تتحكم في مناهجهم في قراءة القرآن واستنباط الأحكام منه؟!

فإذا تجاوزنا هذا الفريق من العلماء إلى "المفسرين" الذين كان شغلهم الشاغل هو تفسير القرآن المجيد، فمع أن معظمهم يقولون بأن القرآن يفسر بعضه بعضاً، وكان من الممكن أن يقود هذا الخيط الرفيع إلى الكشف عن "الوحدة البنائية" لو جرى الإمساك به، وتتبّعه، وتعميق النظر فيه. لكن ما حدث جاوز ذلك، وصار الحديث فيه حديثاً يضاف إلى فضائل القرآن، لا إلى محدّداته المنهاجيّة.

علماً بأن التفسير يعد أول العلوم الإسلامية ظهوراً؛ إذ ظهر الخوض فيه في عصر النبي – صلى الله عليه وآله وسلم- إذ كان بعض الصحابة يسألون عن بعض معاني القرآن فيجيبهم عليه الصلاة والسلام. واشتهر من قراء الصحابة في تناول التفسير علي بن أبي طالب وابن عباس –رضي الله عنهم- وهما من المكثرين من التفسير، يليهم زيد بن ثابت وأبيّ بن كعب وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمرو بن العاص،رضي الله عنهم. وحين دخل في الإسلام أقوام من غير العرب، ومن الذين لم تكن العربية لسانهم الأصلي اشتدت الحاجة إلى التفسير لبيان معاني القرآن لهؤلاء. ومع انتشار التفسير وكثرة المفسرين، وتنوّع التفسير بعد ذلك إلى أنواع ليكون تفسيراً بالأثر، وتفسيراً عقليّاً، ثم ظهر التفسير الإشاري. إلا أننا لا نجد حديثاً يذكر عن "الوحدة البنائية" أو يتداول في مدارس التفسير. ومنها مدارس "التفسير الموضوعي" حيث عني الفقهاء بجمع وتحديد آيات الأحكام المتعلّقة بقضية محدّدة أو موضوع واحد، لكن لم يلفت ذلك الأنظار إلى الروابط المتينة بين ذلك الموضوع وآيات وسور الكتاب الكريم الأخرى. كما أن تفسير القرآن بالقرآن لم يؤد إلى بروز "نظريّة الوحدة البنائيّة" مع أنّه منهج في التفسير الذي بدأه رسول الله – صلى الله عليه وآله وسلم- في نحو ما رواه الشيخان وغيرهما عن عبد الله بن مسعود –رضي الله عنه- قال": "لما نزلت هذه الآية: ﴿الَّذِينَ آمَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُواْ إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ...﴾ (الأنعام:82) شق ذلك على أصحاب رسول الله – صلى الله عليه وسلم- وقالوا: أينّا لم يلبس إيمانه بظلم! فقال: ليس بذاك، ألا تسمع إلى قول لقمان لابنه: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ (لقمان:13)"[1]. وأخرج البخاري "أن رسول الله –صلى الله عليه وآله وسلم- فسَّر مفاتح الغيب في قوله تعالى: ﴿وَعِندَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لاَ يَعْلَمُهَا إِلاَّ هُوَ... ﴾ (الأنعام:59)

1 . رواه البخاري في استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم، باب ما جاء في المتأولين، رقم: 6538، ومسلم في الإيمان، باب صدق الإيمان وإخلاصه، رقم: 124

فقال –صلى الله عليه وآله وسلم–: "مفاتح الغيب خمس: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِندَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾ (لقمان:34)"[1]. ولو أن هذا المنهج النبوي ساد وانتشر، وتبنَّاه جيل الرواية وجيل الفقه لبرزت «الوحدة البنائيّة»، وحظيت بالاهتمام اللازم منذ تلك العصور.

تأثير أهل الكتاب:

كما أننا لا نستطيع أن نغفل دور بعض أهل الكتاب في ذلك حيث تواصوا على إظهار الإيمان ببعض الكتاب والكفر بالبعض الآخر ليقيموا الدليل على موضوعيَّتهم وعدم تحيُّزهم ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾ (البقرة:85)، ﴿يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هَذَا فَخُذُوهُ وَإِن لَّمْ تُؤْتَوْهُ فَاحْذَرُواْ...﴾ (المائدة:41)، وقد تجاوب معهم تلامذتهم المشركون الذين قال تعالى فيهم: ﴿كَمَا أَنزَلْنَا عَلَى الْمُقْتَسِمِينَ . الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ . فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ .عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ (الحجر:91) فالمقتسمون هم الذين تقاسموا وتحالفوا على الصد عن سبيل الله، والصد عن تمكين الناس من الاستماع إلى القرآن واللَّغو فيه، وتقاسموا شعب مكة ليصدوا من يريد لقاء رسول الله – صلى الله عليه وآله وسلم– من الوفود، وتحالفوا على الكيد لرسول الله، وجعلوا القرآن عضين أي مفرّقاً، فقالوا عن بعضه: كهانة، وعن بعض آخر أساطير الأولين. إلى غير ذلك مما وصفوه به. وقيل: معنى "عضين" ما قاله تعالى: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾ (البقرة:85) خلافَ من قال فيه ﴿وَتُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ﴾ (آل عمران:119). قال الراغب: وعِضون: جمع عضة، كقولهم: ثِبُون وظبون في جمع ثُبَة وظُبَة. ومن هذا

1 . رواه البخاري في تفسير القرآن، باب ﴿وَعِندَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لاَ يَعْلَمُهَا إِلاَّ هُوَ﴾، رقم: 4351

الأصل العُضو، العِضو، والتعضية: تجزئة الأعضاء. وقد عضّيته قال الكسائي: هو من العضو أو من العضَهِ، وهي شجر. قال: وأصل عِضَهِ في لغة عِضَهة لقولهم: عُضيهة، وعِضوة في لغة: لقولهم: عضوان، وروى: "لا تعضية في الميراث" أي لا يفرق ما كان من تفريقه ضرر على الورثة: كسيف يكسر نصفين، ونحو ذلك.[1] فهذا الذم الشديد للتعضية واعتبارها سلوكاً لبعض أهل الكتاب وللمشركين، أو منهجاً من مناهجهم في التعامل مع القرآن كان كافياً في الدفع إلى اكتشاف منهج لقراءته واحداً غير معضّى، واكتشاف أنه يتمتع بـ "وحدة بنائية" تشكّل منهجاً أساساً لقراءته وفهمه، لكن طريقة المفسرين جعلت أنظار القارئين تتجه إلى فهم التعضية بتلك الصورة التي لم تساعد على الكشف عن "الوحدة البنائية" للقرآن المجيد.

البلاغيون وأصحاب التفسير البياني:

أسهم الاهتمام بالنظر الجزئي وانتشاره في غياب التفكير في الوحدة البنائية وكلية القرآن المجيد

من الواضح أننا لم نجد ضالتنا في الكشف عن "الوحدة البنائية" لدى الفقهاء، ولا عند الأصوليين وعلماء الكلام، كما لم نجد شيئاً من ذلك عند جمهرة المفسرين بالرغم من وجود مؤشرات قرآنيّة، وموجِّهات نبويَّة إليها. ولكننا سنجد بذورها وبراعمها الأولى لدى البلاغيّين، وأصحاب البيان الذين التقطوا تلك الموجهات القرآنيّة، والأضواء النبويّة، وإشارات وأفهام بعض الصحابة ليبنوا عليها "نظرية النظم" و "فلسفة التحدي" والعجز عن الاستجابة إليه.

1 . انظر المفردات، مادة (عضة). راجع أيضا: لسان العرب وتهذيب اللغة (عضو). والحديث وارد في: النهاية، ابن الأثير الجزري 256/3. غريب الحديث، 7/2. رواه عن أبي بكر محمد بن عمرو بن حزم مرسلا. وورد في: كنز العمال، التقي الهندي 9/11. وقارن: تفسير ابن كثير 558/2.

وسنتتبع تلك الولادة العسرة "لنظرية الوحدة البنائية" والنشأة البطيئة المتثاقلة لها في كنف "نظرية النظم" و "فلسفة التحدي" والعجز عن الاستجابة إليه، و "النظر الموضوعي" و "فقه اللغة" و "فلسفة النحو" و "دلائل الإعجاز" وخواص القرآن ومزاياه. فتلك التخصّصات أو الأقسام هي التي تحتضن بذور "الوحدة البنائية" وتأخذ بيد الباحث إليها[1].

ولقد كانت وحدة المبنى أو "الوحدة البنائيَّة" للكلام مع تعدُّد الأغراض وتنوع المخاطبين واختلاف أزمنتهم وأماكنهم قمة مطمح البلغاء، وميدان تنافس الفصحاء. ولذلك كان تأكيد نحو ابن عباس وابن الخطاب وعلي –رضي الله عنهم– وغيرهم على اللجوء إلى لسان العرب ولغاتهم وشعرهم لفهم ألفاظ القرآن طلباً لوجاهته. لكنَّهم كانوا يدركون أن لسان العرب يقف عند تفسير اللفظ –وحده– أما المعاني والفوائد الجمّة التي تستفاد من تراكيب الألفاظ وسياقها فلعلها الفهم الذي عناه أمير المؤمنين عليّ –رضي الله عنه وأرضاه– بقوله: " أو فهماً"[2] ولذلك فإن من جاء بعد جيل التلقي من أهل جيل الرواية

1 . نظريَّة النظم" من أهم النظريات التي فسَّر المتقدمون بها "عجز البشر وغيرهم عن الإتيان بمثل هذا القرآن. وقد اختلفوا في بيان المراد بها بعد اتفاقهم – جميعاً– على أنّ "إعجاز النظم القرآنيّ" من أهم وجوه الإعجاز إن لم يكن أهمها باطلاق. وهي نظريّة تلتقي عندها علوم اللّغة بسائر فروعها، وعلم الكلام كذلك. بحيث صار للأشاعرة ومن إليهم تصور خاص "النظريّة النظم" يقابله تصور آخر للمعتزلة، ومن وافقهم. ومن أراد أن يعجل لمعرفتها فليرجع إلى كتابي =الجرجاني "**دلائل الإعجاز، وأسرار البلاغة**" وكتاب الباقلاني :"**إعجاز القرآن**" والجزء السادس عشر من كتاب القاضي عبد الجبار "**المغني في أبواب العدل والتوحيد**" وكتاب مصطفى صادق الرافعي "**إعجاز القرآن والبلاغة النبويّة**" وكتاب شوقي ضيف "**البلاغة تطور وتاريخ**" وكتاب أخينا محمد جابر العلواني "نظرية النظم"، وكتاب أحمد أبو زيد "**مقدمة في الأصول الفكرية للبلاغة وإعجاز القرآن**"، وكتابه الآخر "**المنحى الاعتزالي في البيان وإعجاز القرآن**".

2 . في إشارة إلى الحديث الوارد عند البخاري في الجهاد والسير، باب فكاك الأسير، رقم: 2882، ونصه: "عن أبي جحيفة رضي الله عنه قال: قلت لعلي رضي الله عنه: هل عندكم شيء من الوحي إلا ما في كتاب الله؟ قال: لا، والذي فلق الحبة وبرأ النسمة ما أعلمه، إلا فهماً يعطيه الله رجلاً في القرآن، وما في هذه الصحيفة، قلت: وما في الصحيفة؟ قال: العقل، وفكاك الأسير، وأن لا يقتل مسلم بكافر."

سرعان ما اكتشفوا قواعد "البيان" وما يتحلى القرآن المجيد به منها، وأدركوا البذور الأولى لـ "نظريَّة النظم" و"التفسير الموضوعي" الذي برز حين بدأ النظر فيه على أيدي الفقهاء الذين حدّدوا أعداد آيات الأحكام بخمسمائة أو نحوها وبأحاديث الأحكام نحو ذلك[1]، فقال بعضهم: هي بعدد آيات الأحكام. وقال عبد الله بن المبارك: هي تسعمائة. وقال بعضهم: هي ألف ومائة حديث[2]. ومهما يكن فإننا لا نستهدف هنا تحديد العدد الدقيق، ولا مناقشة الفكرة ذاتها –وإن كان لنا عليها ملاحظات– لأن همّنا –هنا– منصرف إلى التدليل على ولادة فكرة "البحث الموضوعي" في القرآن تفسيراً أو أحكاماً. ولنا أن نتوقع ما يمكن أن يؤدي إليه ظهور هذه الفكرة من تداعيات. فإن كثيراً من الأفكار الهامة تبرز – في بعض الأحيان– في إطار أفكار أخرى وبذورها قد تنبت في غراس تلك الأفكار.

وأما "النظم" الذي تبلور حتى صار "نظرية" هامة فيما بعد فإن بذوره الأولى تبدو في إطار البحث في تأثير القرآن في الذين آمنوا به، أو أولئك الذين صدّهم عن الإيمان به ما كانوا يدعون من دون الله. فقول الوليد بن المغيرة المخزومي في القرآن، وقصة إسلام عمر بعد استماعه وقراءته لبعض الآيات، وقصة أبي سفيان والأخنس بن شريق وأبي جهل وكيف كانوا يتسللون تحت جنح الظلام، وكل منهم يحسب أنه وحده، ليستمعوا إلى قراءة أبي بكر للقرآن. واتفاق قريش على الحيلولة بين الناس وبين الاستماع لآي القرآن: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوْا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَغْلِبُونَ﴾ (فصلت:26) وتأثيره فيمن استمع

1 . ينظر –مثلا– كتاب **عمدة الأحكام في أحاديث خير الأنام** للإمام المقدسي حيث بلغ تعداد الأحاديث الواردة فيه أربعمائة وثلاثين حديثاً اقتصر فيها على الوارد في الصحيحين.

2 . بلغ تعداد أحاديث كتاب منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار لابن تيمية الجد 3955 حديثا، وقد شرح الإمام الشوكاني هذه المجموعة من الأحاديث في كتابه المشهور نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار.

إليه من الجن. كل تلك الأمور المستفيضة يمكن أن تملأ مجلدات حيث لم يخل عصر من العصور أو جيل من الأجيال من وقائع وأحداث ترتبط بتأثير القرآن في سامعيه وقارئيه تأثيرا لم تعرف البشرية ما يقاربه منذ بدء الخليقة. ولا شك أن هذا التأثير لم يحدث عن حروف مقطعة، أو كلمات مفردة منفصلة[1]، بل عن آيات منتظمة كانت تنزل نجوماً بحيث يُضَمّ النجم إلى النجم لتتشكل السورة. فالتأثير الحاصل يتأتى من ذلك التناسق والنظام الرابط للآيات الكريمة، فتبدو –آنذاك– فصاحة الكلمات، وبلاغة الآيات، ودقة المناسبات، وروعة النظم التي تبهر البلغاء وتتحدى الفصحاء. لكن ذلك التأثير لم يعبر عنه جيل التلقي بما عرف – بعد ذلك– من أوصاف تتحدث عن النظم والتناسب ووحدة الموضوع أو وحدة السورة وما إليها بحيث تشكل نظريَّات علميَّة في فهم القرآن، وحسن إدراك مقاصده ومغازيه أو تنتج على الفور علوماً بلاغيَّة مثل المعاني والبيان والبديع ونحوها.

عصر التدوين و نظرية النظم:

حتى إذا جاء عصر التدوين وبدأت المعارف والعلوم تتمايز إذا بنا نجد هِمماً عالية كثيرة قد انصرفت إلى القرآن المجيد متجاوزة فنون التفسير، وضروب التأويل، وقضايا الأحكام، ومسائل القراءات إلى بيان القضايا البيانيّة، والمحسّنات البديعيّة، وضروب المعاني، والقواعد اللّغويّة، والمسائل النحويّة، فكانت هذه المعارف والعلوم من القرآن الكريم تصدر، وإليه تعود. وقد كتب أبو عبيدة معمر بن المثنى (209هـ)كتابه الشهير (مجاز القرآن) ضمن مجموعة مؤلفات أخرى هامة، لكن (المجاز) بقي أهمها وأشهرها. وأبو عبيدة لم يعن بالمجاز قسيم

1 . يقول عبد القاهر الجرجاني: "... فقد اتضح اتضاحاً لا يدع للشك مجالاً أن الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ، ولا من حيث هي كلم مفرد..." دلائل الإعجاز، ص50.

الحقيقة، بل عنى به الآية التي يجتاز أو يتجاوز ما دلت عليه بصريح لفظها فيغيره إلى معنى لم يدل اللفظ عليه مباشرة ولأول وهلة، بل جرى العبور به أو منه إلى سواه بعد التأمل في العبارة، وربما دراستها وتحليلها –كما نقول اليوم– وبذلك وضع أبو عبيدة اللبنة الأولى في صرح الدراسات البلاغية القرآنية[1]. وإذا كان مجاز أبي عبيدة لم يكن كافياً لولادة نظرية "الوحدة البنائية" فإن ما قدمه قد أثار قضايا بقيت تتطور حتى جاء عبد القاهر الجرجاني ليبلور "نظرية النظم". من منطلقات فكريَّة أشعريَّة.

تأسست نظرية النظم مع الجاحظ، لكن بناءها وبلورتها كان على يد الجرجاني رحمه الله

صحيح أن الكاتبين في تاريخ العلوم القرآنيَّة اعتبروا الجاحظ مؤسساً للدراسات الخاصة بنظم القرآن، لكن من بلورها وبنى عليها كان عبد القاهر الجرجاني. فالجاحظ (255هـ) قد خص القرآن المجيد بمؤلفات هامة أهمها كتاباه (نظم القرآن) و (آي القرآن) وكلا الكتابين مفقود، لم يعثر عليهما، لكنه لحفاوته بهما قد أورد كثيراً من نصوصهما المقتبسة في كتبه الباقية. وذكر الأول في رسالة منه إلى الفتح بن خاقان (528هـ) حيث قال: "فكتبت لك كتاباً أجهدت نفسي، وبلغت فيه أقصى ما يمكن مثلي في الاحتجاج بالقرآن، والرد على الطغيان. فلم أدع فيه مسألة لرافضي، ولا لحديثي، ولا حشوي، ولا لكافر مباد، ولا لمنافق مقموع، ولا لأصحاب النظام ولا لمن نجم بعد النظام ممن يزعم أن القرآن حق وليس تأليفه بحجة، وأنه تنزيل وليس ببرهان ولا دلالة، فلما ظننت أني بلغت أقصى محبتك، وأتيت على معنى صفتك، أتاني كتابك يذكر أنك لم ترد الاحتجاج لنظم القرآن... وكانت مسألتك مبهمة..."[2].

1 . انظر: خطوات التفسير البياني، د. محمد رجب البيومي.

2 . انظر: رسائل الجاحظ، ص148

وقد عظّم ابن الخياط في (الانتصار) للمعتزلة شأن كتب الجاحظ، وفي مقدمتها (نظم القرآن) فقال: "...ومن قرأ كتاب عمرو الجاحظ في... نظم القرآن علم أن له في الإسلام غناءً عظيماً - لم يكن الله – عز وجل- ليضيعه عليه، ولا يعرف كتاب في الاحتجاج لنظم القرآن، وعجيب تأليفه، وأنه حجة لمحمد على نبوّته غير كتاب الجاحظ". وإشارات ابن الخياط تنبه إلى أن الكتاب في الإعجاز القرآني، أو أن الإعجاز بعض متناولاته، وجزء من قضاياه. ولعل الجاحظ في هذا الكتاب قد ربط الإعجاز بالنظم وبخصائص بيانية أخرى يقف النظم في مقدمتها. وفي كتب الجاحظ المتداولة المطبوعة (البيان والتبيين) و(الحيوان) و (الرسائل) الكثير من النصوص المنقولة عن كتبه المفقودة أو المنبهة لبعض ما فيها من حديث عن نظم القرآن، وآي القرآن، وألفاظ القرآن، وفصاحة كلمات القرآن، وبلاغة الكلام، وأسرار أساليب التعبير القرآني من الحذف والذكر، والإيجاز والإطناب، وجمال التصوير، وحسن التشبيه، والكنايات، والاستعارات. وقد تحدث عن ألفاظ القرآن وثراء معانيها ومناسبتها لتلك المعاني حديثاً يجعلك تتصور الكلمة كائناً حيّاً ذا نفس سائلة بحيث يمكن أن يوصف بالخفة والثقل، والسمو والهبوط، والرقي والنزول، فيقول: "...وقد يستخف الناس ألفاظاً ويستعملونها وغيرها أحق بذلك منها؛ ألا ترى أن الله – تبارك وتعالى- لم يذكر في القرآن الجوع إلا في موضع العقاب، أو في موقع الفقر المدقع، والعجز الظاهر، والناس لا يذكرون السغب ويذكرون الجوع في حال القدرة والسلامة. وكذلك المطر؛ لأنك لا تجد القرآن يلفظ الغيث في موضع الانتقام، والعامة وأكثر الخاصة لا يفصلون بين ذكر المطر وذكر الغيث. ولفظ القرآن الذي عليه نزل أنه إذا ذكر الأبصار لم يقل الأسماع، وإذا ذكر سبع سماوات لم يقل الأرضين، ألا

تراه لا يجمع الأرض أرضين، ولا السمع أسماعاً، والجاري على أفواه العامة غير ذلك، لا يتفقدون من الألفاظ ما هو أحق بالذكر وأولى بالاستعمال..."[1].

الوحدة البنائية ونظرية النظم عند الجرجاني:

عبد القاهر الجرجاني يعدّ المتربع على القمة في الدراسات البلاغيَّة من غير منازع. ومنذ بدأنا دراساتنا النقليّة في مدارس المساجد واسما عبد القاهر الجرجاني والبلاغة يستدعي كل منهما الآخر، كما يستدعي المنطق اسم أرسطو، واسم أرسطو المنطق، وكما يستدعي اسم الإمام الشافعي أصول الفقه، واسم الأصول اسم الشافعي. ودراسات الجرجاني دراسات عالم متكلّم أشعري فيلسوف نحويّ، وبتلك العقليّة اكتشف أن "علم النحو" قد انحرف المشتغلون به حين قصروا دوره على أواخر الكَلِم، وجعلوا موضوعه ذلك وحده. في حين أن عبد القاهر كان يرى أن مهمة "علم النحو" الأولى أن يؤدي بمن يمهر فيه إلى المعرفة الصحيحة بتركيب الجمل، وبناء أساليب الكلام، وترابط المعاني. وأن فائدته الأساس تبرز في تمكين الكاتب من الإتيان بالتعبير المحكم المتماسك من غير ضعف أو تفكّك، وأن العناية بأواخر الكلم وضبطها بالإعراب والبناء بأنواعهما هي وسيلة من الوسائل الهامة لتحقيق ذلك.[2]

لكن الأصل هو أن يكون النحو وسيلة للكشف عن إعجاز النظم القرآني، ذلك أن عبد القاهر قد قام باستقراء لكل ما كان معروفاً في عصره من وجوه أو دلائل –كما سماها– تصلح أن تكون موضع "الإعجاز" في القرآن، فذكر كل وجه

1 . راجع: **البيان والتبيين**، الجاحظ، 33/1. ويعتبر الجاحظ مؤسّس "نظريَّة النظم" وفقاً لأصول المعتزلة. ومذهبهم في صفة الكلام. والجمع بين مذهب الفريقين الأشاعرة والمعتزلة في "مآل النظريَّة"، وما يستفاد بها ليس بالأمر المتعذّر.

2 . راجع مقدمة: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني. وقد أكد على أن "النظم" ليس سوى تعليق الكلم ببعضها، ثم شرح ذلك بإسهاب ودلّل عليه. فنظرية النظم عنده قائمة على النحو، منبثقة عنه.

يحتمل أن يكون له دور في الإعجاز، وناقشه وعقّب عليه ليمارس عملية "سبر وتقسيم" في تلك الدلائل، "فبدأ يتساءل عن الكلمات المفردة في القرآن – هل يكمن فيها سر الإعجاز؟"[1] ثم حذف ذلك بعد أن قرّر أن الكلمات ملك مشاع للناس كافّة، لا يعجز أحد عن أن يأتي بمثلها، فمن المحال أن تكون هذه الكلمات المفردات موضع السرّ لهذا الإعجاز.[2]

ثم انتقل إلى تركيب الحركات والسكنات في الجمل القرآنية، ونفى أن يكون لذلك أثر كبير في هذا الإعجاز.[3] وقد سخر الجرجاني سخرية مرّة ممن قال ذلك. وإذ قال فيمن جعل المفردات مجال الإعجاز: "فلو كان هناك شيء أبعد من المحال لكانت هذه الكلمات بمعانيها موضع السر لهذا الإعجاز..."، فقد كانت سخريته أكبر وأمرّ فيمن رأى أن سرّ الإعجاز يكمن في الحركات والسكنات، فقد قال فيمن جعل سرّ الإعجاز في الحركات والسكنات في الجمل القرآنية: "إن مسيلمة وغيره قد تعاطوا ذلك في بعض ما عارضوا به القرآن فما انتهوا إلى شيء..."[4].

ثم تناول المقاطع والفواصل في الآيات، فبيّن أن الفواصل في الآي كالقوافي في الشعر، وقد قدر العرب على روائع القصيد دون أن يستطيعوا الإتيان بسورة من مثل القرآن. فإذا لم تكن الفواصل والمقاطع سرّ الإعجاز فلن تكون أيضاً الاستعارة والمجاز؛ لأن الاستعارة لا تشمل جميع الآيات، والقرآن معجز جميعه. ثم بلغ غايته حين بلغ مرحلة القول بـ "النظم" وكاد يحصر سرّ الإعجاز فيه،

1 . خطوات التفسر البياني، مصدر سابق، ص206

2 . انظر مناقشته لشبهات من جعلوا الفصاحة للألفاظ: دلائل الإعجاز، مصدر سابق، ص299 وما بعدها. وقارن بتحليله الدقيق لدور المفردات في ص 33 و في ص341

3 . المرجع نفسه: ص21 وما بعدها

4 . المرجع نفسه: ص39-44

قال: "وكما يفتح لك الطريق إلى المطلوب لتسلكه، وتوضع لك القاعدة لتبني عليها... وجدت المعوّل على أن ههنا نظماً وترتيباً، وتأليفاً وتركيباً، وصياغة وتصوّراً، ونسجاً وتحبيراً..."[1].

والرجل لا يترك الأمر عائماً، بل يبيّن لنا مراده بـ "النظم" بشكل دقيق: "ثبت الآن أن لا شك ولا مزيّة في أن ليس النظم شيئاً غير توخي معاني النحو وأحكامه فيما بين معاني الكلم. ثبت من ذلك أن طالب دليل الإعجاز من نظم القرآن إذا هو لم يطلبه في معاني النحو وأحكامه ووجوهه وفروقه، ولم يعلم أنها معدنه ومعانه، وموضعه ومكانه، وأنه لا مستنبط له سواها، وأن لا وجه لطلبه فيما عداها – غارّ نفسه بالكاذب من الطمع، ومسلم لها إلى الخدع، وأنه إن أبى أن يكون فيها كان قد أبى أن يكون القرآن معجزاً بنظمه، ولزمه أن يثبت شيئاً آخر يكون معجزاً به، وأن يلحق بأصحاب "الصّرفة"، فيدفع الإعجاز من أصله..."[2].

الأصل في علم النحو أن يكون وسيلة للكشف عن إعجاز النظم القرآني بدل قصره على أواخر الكلم

لقد حمل الجرجاني – بشدة- على أولئك الذين اهتموا بالألفاظ ونسبوا الإعجاز إليها في مواضع كثيرة من كتابه. فـ "الألفاظ عنده خدم المعاني، وتابعة لها، ولاحقة بها. وأن العلم بمواقع المعاني في النفس علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق"[3]. فالألفاظ لا تتفاضل – من حيث هي ألفاظ مجردة، ولا من حيث هي كلمات مفردة – لأن التفاضل من حيّز المعاني، دون الألفاظ.

1 . المرجع نفسه: ص25. والمراد "بالصرفة" أنّ الله – تعالى- صرف العرب عن معارضة القرآن الكريم ولازم هذا القول: أنّ المعارضة ممكنة لولا هذا الصرف الإلهيُّ عنها.

2 . المرجع نفسه: ص333

3 . المرجع نفسه: ص38

وأنها ليست لك حيث تسمع بأذنك، بل حيث تنظر بقلبك، وتستعين بفكرك، وتعمل رويّتك، وتراجع عقلك، وتستجد في الجملة فهمك..."[1]

ويزيد في بيان مراده بـ "النظم" فيقول: "لما كانت المعاني إنما تتبيّن بالألفاظ وكان لا سبيل للمرتِّب لها، الجامع شملَها إلى أن يعلمك ما صنع في ترتيبها بفكره إلا بترتيب الألفاظ في نطقه – تجوّزوا فكنّوا عن ترتيب المعاني بترتيب الألفاظ، ثم بالألفاظ بحذف الترتيب، ثم أتبعوا ذلك من الوصف والنعت ما أبان الغرض، وكشف عن المراد، كقولهم: (لفظ متمكّن) يريدون: أنه بموافقة معناه لمعنى ما يليه (صار) كالشيء الحاصل في مكان صالح يطمئن إليه. و(لفظ قلق ناب) يريدون: أن معناه غير موافق لما يليه (فصار) كالحاصل في مكان لا يصلح له، فهو لا يستطيع الطمأنينة فيه، إلى سائر ما يجيء صفة في صفة اللفظ" وساق هناك أمثلة ونماذج كثيرة، وتحليلاً وافياً لدقائق بلاغية رائعة."[2]

مسيرة النظم والوحدة البنائية:

لقد كان المفهوم العام لدلالة "النظم القرآني" على الإعجاز في الأجيال الأولى التي منّ الله –تعالى– عليها بأن تكون في جيل التلقي، ثم جيل الرواية، معنى قائماً في العقول والقلوب والنفوس لم يتداول بحيث يتم إنضاجه، ووضعه في إطار المصطلحات والمفاهيم الفنيّة، شأنه شأن سائر الأمور المعرفيّة الكبرى.

وعلوم القرآن –مثل غيرها من علومنا ومعارفنا الإسلامية– أصابها التّوقف. فلم تأخذ مدياتها واستمراريتها التي كان من الممكن أن تمنحها الامتداد والتوسع، واستيعاب العصور اللاحقة كما استوعبت ما سبقها. و"الوحدة البنائية" للقرآن المجيد لو أتيح لها من يبلورها في تلك المرحلة، وما يمكن أن

1 . المرجع نفسه: ص43

2 . المصدر نفسه: ص43

تنعكس عليه من أمور لفتحت من العلم الإسلامي أبواباً كثيرة، وعادت عليه وعلى علوم القرآن –خاصّة– بفوائد منهاجية جليلة، ولحسمت كثيراً من الغبش الذي دار حول التنزيل، وأصلحت كثيراً من الخلل. فما يستقيم مع القول بالوحدة البنائية التسليم بأيِّ نوع من أنواع «النسخ» المدّعاة لمناقضته للوحدة البنائية. ولا يقبل القول بوجود أو جواز وقوع تعارض عقليّ أو واقعي بين نصوص الوحي بحيث تستدعي استخدام أسلحة الترجيح. ولما كانت علوم التفسير واتجاهاته أخذت الأشكال التي ورثناها على ما فيها. ولما أصاب العقل المسلم الكسل عن التّدبّر والتّعقّل والتّفكّر والترتيل والتلاوة – حق التلاوة، ولما سقط في دركات الهجر للقرآن ليشابه أولئك الذين حُمّلوا التوراة فلم يحملوها حقّ حملها، ولأدرك أنه قد حملّ القرآن، وأنه مسؤول عن حسن حمله، والتمسّك به. وقدّر الله وما شاء فعل، والعلم أرزاق للأجيال مقدّرة كالأقوات ينزّلها الله –تعالى– للبشر بقدر. وإذا لم يلتفت إلى فعل من أنزل القرآن عليه، ويتشبث به بحيث يسود سائر المناهج فما بالك في العصور التالية؟!

الوحدة البنائية تحول دون القبول بوجود تعارض عقلي أو واقعي بين نصوص الوحي

وخاتمة القول إن الوحدة البنائية باعتبارها محدّدا منهاجيّاً من محدّدات «منهجيَّة القرآن»، لها آثار على جانب كبير من الأهمية على سائر العلوم و المعارف النقلية، وحين يجري توظيفها بشكل منهجي دقيق فإنها سوف تقدم للمنشغلين بهذه العلوم و المعارف وسيلة من أكثر الوسائل فاعليَّة في مراجعة ونقد التراث الإسلامي كله وعرضه على القرآن الكريم في إطار وحدته البنائية ومراجعته ونقده والتصديق عليه بنور القرآن المجيد وهدايته، وفي مقدمة هذه العلوم ما يعرف «بعلوم المقاصد» وهي التوحيد، أو الكلام، والتفسير، وأصول الفقه، وعلوم الحديث، والفقه. ويومئذ يفرح المومنون بألفتهم وتوحدهم بالقرآن المجيد.